سموه شارك في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الإسلامي

الأمير يدعو لدعم التعاون الإسلامي

سموه أعرب عن أمله في أن تسهم القمة في تعزيز مكانة أمتنا الإسلامية

مرسي يدعو المعارضة السورية لرؤية موحدة ويطالب الدول الإسلامية بتأسيس آلية فعالة لفض النزاعات

خادم الحرمين يطالب بدعم المقترح السعودي لاستصدار قرار دولي يجرم الإساءة للأديان السماوية

القاهرة - قنا: شارك حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى إخوانه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء وفود الدول الإسلامية في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي» تحديات جديدة وفرص متنامية «وذلك بفندق فيرمونت في العاصمة القاهرة أمس. حضر الجلسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وعدد من أصحاب السعادة أعضاء الوفد المرافق لسمو الأمير. وكان حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى قد وصل إلى القاهرة ظهر أمس للمشاركة في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي. وكان في استقبال سموه لدى وصوله والوفد الرسمي المرافق في مطار القاهرة الدولي سعادة السيد وائل المعداوي وزير الطيران المدني بجمهورية مصر العربية الشقيقة وسعادة السيد سيف مقدم البوعينين سفير دولة قطر لدى جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية والسادة أعضاء سفارة دولة قطر بالقاهرة وعدد من كبار المسؤولين المصريين. وقد أدلى سمو الأمير لدى وصوله بالبيان التالي: يسعدني لدى وصولي إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة، للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة الإسلامي الثاني عشر، أن أتوجه بأطيب تحياتي وتحيات الشعب القطري إلى أخي فخامة الرئيس الدكتور محمد مرسي والشعب المصري الشقيق مقرونة بأصدق تمنياتنا له بموفور الصحة والعافية ولشعبه بموصول الرفعة والتقدم والازدهار. كما أود أن أحيي إخواني قادة الدول الإسلامية المشاركين في هذه القمة التي نأمل أن تسهم في تعزيز مكانة أمتنا الإسلامية ودعم التعاون بين دولها وتكثيف الجهود للتصدي للتحديات التي تواجهها. والله تعالى أدعو أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير لأمتنا ورفعة شأنها.

ودعا الرئيس المصري محمد مرسي، قادة الدول المشاركة في القمة الإسلامية الثانية عشرة إلى الاتفاق على تأسيس آلية ذاتية فعالة لفض النزاعات بالطرق السلمية، والتعامل مع كافة الأزمات التي تواجه الدول الإسلامية. وقال الرئيس مرسي، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للقمة، إن هذه الآلية ستحقق مصالح الدول الإسلامية، وترعى حقوق شعوبها، وتحفظ استقلال قراراتنا الكبرى، وتؤدي إلى تقلص التدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر في أحوالنا الداخلية والبينية، كما تسهم في دعم السلم والأمن العالمي، خاصة بعد تزايد المخاطر جراء تفجر الأزمات والصراعات هنا وهناك. وأوضح أن هذه الآلية تأتي في إطار مواجهة الأزمات السياسية للدول الإسلامية، وتحديات التدخلات الخارجية، وعدم عدالة موازين الآليات الدولية. وطالب الرئيس المصري بضرورة تكاتف الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في السعي لإصلاح المؤسسات العالمية، والتأسيس لنظام «حوكمة» رشيد له آليات ديمقراطية حقيقية تمثل فيها دول العالم على قدم المساواة، وتساهم في تحقيق السلم والأمن العالمي بما يؤدي إلى نظام عالمي يدعم قيم العدل والحق والشراكة الإنسانية. وأشار إلى أن هناك جاليات مسلمة في دول عدة تعاني من ظاهرة /الإسلاموفوبيا/، الأمر الذي يدعو إلى بحث الأمر مع تلك الدول، مشدداً على أن احترام حقوق الإنسان هو من أصول الإسلام، داعيا في الوقت نفسه دول العالم إلى اتخاذ إجراءات وإصدار تشريعات وإدارة الحوار لكسر الهوة مع العالم الإسلامي، والتخلص من الفتن والمذهبية والطائفية. وحول القضية الفلسطينية، أكد الرئيس المصري أنها حجر الزاوية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع، ووصفها بأنها القضية المركزية والهدف الأسمى لمنظمة التعاون الإسلامي التي أنشئت بعد حريق المسجد الأقصى المبارك عام 1969. وبشأن تطورات الأوضاع في سوريا، أكد الرئيس مرسي حرص مصر على إنهاء الأزمة السورية في أسرع وقت ممكن حقناً لدماء أهلها وحفاظاً على وحدة سوريا، وعلى مقدرات شعبها ، مطالبا النظام الحاكم في سوريا بأن «يقرأ التاريخ، ويعي درسه بأن الشعوب هي الباقية، وأن من يعلون مصالحهم الشخصية فوق مصالح شعوبهم ذاهبون لا محالة». من جانبه، دعا البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمر مانحين خاص بمدينة القدس الشريف على أساس الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاعات الحيوية. كما دعا أوغلي، في كلمته أمام القمة الإسلامية ، إلى تشكيل شبكة أمان مالية إسلامية لتلبية الاحتياجات الرئيسية للشعب الفلسطيني في أعقاب تصعيد إسرائيل لإجراءاتها وحجز أموال الضرائب الفلسطينية. وفي معرض حديثه عن الإصلاحات والإنجازات التي شهدتها المنظمة، قال أوغلي إنه يقدم للدول الأعضاء منظمة متجددة تقف على دعائم قوية، وأكثر قدرة على تلبية تطلعات شعوبها، وتحفيز الأمل لديها، مؤكداً أنها أضحت اليوم أداة فاعلة يعول عليها الجميع، ويترقب العالم تحركاتها، ليرتفع سقف الطموحات المنتظرة منها متوازيا مع نجاحاتها، ويصبح المرجو منها أعظم، ومسؤولياتها أكبر. وأضاف «إن المنظمة لم تحصر نفسها في طابعها الحكومي، ولم تقف عند حدود تقاليدها المتوارثة، بل وسعت تحركاتها لتدنو من نبض الشارع المسلم، عبر إنشاء الهيئة الدائمة والمستقلة لحقوق الإنسان»، مشيراً إلى القفزة النوعية التي حققتها في مجال تمكين المرأة في العالم الإسلامي، ونجاحاتها في خلق مفاوضات مكثفة مع الغرب للتغلب على ظاهرة (الإسلاموفوبيا). وأوضح أن الهدف كان الانتقال بالمنظمة من حيز المراقب للحدث، إلى التفاعل الإيجابي معه، مؤكدا أنها تحولت من جهة تنفيذية لتنظيم المؤتمرات إلى منظمة تعاون متنام متكامل، تعبر بشعارها الجديد عن عالمية التوجه وخصوصية التعبير. وفيما يتعلق بالشأن السوري، ناشد أوغلي (بصفة شخصية) القيادة السورية «وضع المصلحة العليا لبلدها، ووحدة شعبه فوق كل اعتبار والتضحية، باعتبار أن الحكومات يجب أن تكون في خدمة الشعوب، وأن تستجيب لمطالبها وتطلعاتها.. لا أن تكون الشعوب في خدمة الحكومات»، معبرا عن استياء شعوب الأمة الإسلامية من عجز مجلس الأمن الدولي حول الوضع في سوريا. ولفت الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الى أن حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالمنظمة بلغ 670 مليار دولار في عام 2011. وبدوره، قال خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، إن الأوضاع المأساوية والإنسانية التي يعيشها الشعب السوري تتفاقم يوما بعد يوم، وأن ما يرتكب في حقه من قبل النظام السوري من جرائم بشعة لا يمكن أن يبرر الصمت عنها، أو عدم عمل أي فعل لردعها. ودعا خادم الحرمين الشريفين، في كلمته أمام القمة التي ألقاها نيابة عنه سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، إلى اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لردع هذا النظام، وإنهاء انتقال السلطة بكل الوسائل الممكنة، خاصة في ضوء اعتراف المبعوث العربي الدولي المشترك الأخضر الإبراهيمي أمام المجلس بأن الأزمة آخذة في التفاقم بشكل كبير، وتنذر بعواقب وخيمة في ضوء تمسك كل طرف بموقفه، ودعم بعض الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن لمواقف النظام السوري . وقال الملك عبدالله بن عبدالعزيز «إن مجلس الأمن هو الكيان الدولي المعني بتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وإذا فشلنا في جعله يهب لنصرة الأمن والسلم الدوليين في كل من سوريا وفلسطين، ووقف أعمال العنف التي تمارس ضدهما، فعلينا أن ندير ظهورنا له، ونعمل على بناء قدراتنا لحل مشاكلنا بأنفسنا». ولفت إلى أن العالم الإسلامي يمر بالعديد من التحديات والتغييرات بالغة الدقة، الأمر الذي يتطلب من الجميع دراسة أبعادها وتداعياتها، واتباع أفضل السبل المنهجية لمعالجتها، والتخفيف من حدتها على الشعوب الإسلامية خاصة في الجوانب الاقتصادية والتنموية، وأوضح أن النزاع العربي- الإسرائيلي يأتي في مقدمة هذه التحديات، ويتمحور حول قضية الشعب الفلسطيني، وحصوله على حقوقه المشروعة، والتصدي للتوسع الاستيطاني بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وشن العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني بلا هوادة. وشدد على ضرورة الوقوف ضد هذه الأعمال، وتكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد لممارسة الضغط على إسرائيل لإيقاف عدوانها، وتوسعها في بناء المستوطنات، وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، واستئناف المفاوضات وفق المرجعيات الدولية المعروفة، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما دعا خادم الحرمين الشريفين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم المقترح السعودي لدى الأمم المتحدة لاستصدار قرار يدين أي دولة، أو مجموعة، أو أفراد تتعرض للأديان السماوية وللأنبياء والرسل ، ووضع العقوبات الرادعة لمثل هذه الأعمال. من جانبه، دعا الرئيس السنغالي، ماكي سال، الذي رأست بلاده الدورة الحادية عشرة للقمة الإسلامية، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد البيان الرسمي للقمة حول مالي الذي أعدته المجموعة الإفريقية. وطالب الرئيس السنغالي، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للقمة ، الدول الأعضاء ببذل المزيد من الجهود للتضامن مع مالي فى مواجهة من وصفهم بـ «الإرهابيين»، معرباً عن أسفه «لعدم التضامن الكافي مع مالي في المنظمة». كما دعا إلى ضرورة تبني استراتيجية تعاون شامل من أجل نشر التعليم والثقافة ومحاربة التطرف، منوها بالدور الذي قامت به قمة /داكار/ لتدعيم العمل الإسلامي في مختلف المجالات. وفيما يتعلق بالأزمة السورية قال الرئيس ماكي سال، «إن بلاده تقف مع الشعب السوري الذي يتعرض للعنف والقتل بسبب مطالبته بالحرية»، مؤكدا أن التحديات والمتغيرات الجديدة التي تواجه الدول الإسلامية تتطلب وحدة وتعاونا كبيرا بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. وعن تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، قال «على الرغم من الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو / مراقب/ في الأمم المتحدة إلا أنه لايزال هناك تحد آخر يتمثل في الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة لها، وكذلك في حال أقليات /الروهينجا/ المسلمة في ميانمار». ولفت الرئيس السنغالي إلى أن صندوق التبرعات الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي نجح في جمع 6 مليارات دولار، وإن كان قد أشار إلى أن الهدف هو جمع 10 مليارات دولار، داعيا الدول الأعضاء إلى الإسهام في دعم الصندوق بالشكل المنشود. وأوضح أنه منذ قمة داكار عام 2008 وقمة مكة المكرمة الاستثنائية في أغسطس 2012 يتم العمل على تطوير التعاون الإسلامي في المجالات المختلفة، وإعداد الآليات اللازمة لذلك، مشيرا إلى خطط عمل عشرية وبرامج خاصة بالتنمية في أفريقيا.

وتبحث القمة، التي تعقد تحت شعار «العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص للتنمية» من خلال 5 جلسات عمل، جملة من الموضوعات والقضايا أبرزها مستجدات القضية الفلسطينية، والاستيطان الإسرائيلي في القدس، وسبل حل الأزمة السورية، وسبل التصدي لظاهرة الخوف من الإسلام «الإسلاموفوبيا». كما تبحث القمة أوضاع الأقليات المسلمة في العالم خاصة أقلية الروهينجا في ميانمار، ووضع آليات للتعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين دول العالم الإسلامي. وسبق انعقاد القمة اجتماعات مكثفة عُقدت على مدار الأيام الماضية على مستوى كبار المسؤولين والخبراء في الدول المشاركة بالقمة، وكذلك اجتماعات لوزراء خارجية تلك الدول على مدى اليومين الماضيين حيث أعدوا مشروع البيان الختامي للقمة. وقد استبق الرئيس المصري محمد مرسي انعقاد القمة بكلمة ترحيبية نشرها عبر الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي الاثنين الفائت، عبَّر في سياقها عن ثقته في أن «القمة ستكون ناجحة وتدفع بالتعاون الإسلامي المشترك إلى الأمام، وتخطو خطوات جديدة نحو تحقيق آمال وتطلعات الشعوب». واعتبر أن القمة تحمل دلالة رمزية «باعتبارها أول قمة تستضيفها مصر لمنظمة التعاون الإسلامي.

ومن المقرر أن تدعو القمة، وفقاً لمشروع قرار أعده وزراء الخارجية، الى «حوار جاد بين التحالف الوطني للثورة السورية وقوى المعارضة وبين ممثلي الحكومة السورية الملتزمين بالتحول السياسي في سوريا والذين لم يتورطوا بشكل مباشر في أي شكل من أشكال القمع». ويؤكد النص أن هذا الحوار يهدف الى «فتح المجال لعملية انتقالية تمكن الشعب السوري من تحقيق تطلعاته في الإصلاح الديموقراطي والتغيير». ويشدد النص على ضرورة «احترام وحدة وسلامة أراضي سوريا وسيادتها»، مؤكدا في الوقت نفسه أن «الحكومة السورية هي المسؤول الرئيسي عن استمرار العنف» الذي أسفر عن سقوط أكثر من ستين ألف قتيل خلال أقل من سنتين في سوريا. ولم يشر القادة في مشروع قرارهم الى مصير الرئيس السوري.